



جيمس ماديسون وفلسفته السياسية والدينية في الحكم

م. د. خالد سلمان شدهان الزهيري

جامعة تكريت – كلية الآداب

James Madison, political and religious philosophy in governance

Dr. Khalid Salman Shehdan Al - Zuhairi
University of Tikrit- Faculty of Arts

Abstract

James Madison was the fourth heads of American States, from 1809-1817 and known as the father of the Constitution, the Great for his role in establishing the foundations of the US Constitution in 1787 in collaboration with his colleagues in the Continental Congress, particularly Alexander Hamilton and John Jay, Madison founded the Democratic Republican Party in the mid-nineties of the eighth century ten in collaboration with his friend Thomas Jefferson, as well as the foundations of Grass roots movement (the roots of the people (Grass roots with a distinctive political activity, which triumphed in 1800 elections.

The study was divided into an introduction and three chapters and a conclusion, the first section titled (the birth of James Madison and political work), which included the birth and upbringing, and his entry into politics by electing within the Constitutional Assembly in its mandate, the second section entitled (the philosophy of James Madison political in power) because he had a special look in the nature of governance, particularly in the executive and legislative issues, while the third chapter was entitled (the philosophy of James Madison's religious verdict) because he believed that they should not include the US Constitution, any paragraph or any indication with regard to religious beliefs, being the personal freedom of individuals and is guaranteed for all.

المقدمة

جيمس ماديسون هو رابع رؤساء الولايات المتحدة الامريكية ، من عام ١٨٠٩ - ١٨١٧ وعرف بأبي الدستور ، لدوره الكبير في أرساء دعائم الدستور الاميركي عام ١٧٨٧ بالتعاون مع زملائه في الكونغرس القاري ولاسيما الكسندر هاملتون وجون جاي ، إذ ساهم الثلاث في كتابة الصحف الفيدرالية في عام ١٧٨٨ ، والتي كانت رسائل اطمئنان للولايات المعترضة على الدستور ، قام ماديسون بتأسيس الحزب الجمهوري الديمقراطي في منتصف التسعينيات من القرن الثامن عشر بالتعاون مع رفيقه توماس جيفرسون ، وكذلك أسس حركة جراس روتس (جذور الشعب Grass Roots) ذات النشاط السياسي المميز والتي انتصرت في انتخابات عام ١٨٠٠. أكتسبت الدراسة أهميتها منطلقاً من نشاط ماديسون وحركته التي لم تهدأ في تثبيت مكتسبات حرب الاستقلال الاميركية ١٧٧٤ - ١٧٨٣ ، وقسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ثبت فيها ابرز الاستنتاجات، جاء الباب الاول بعنوان (ولادة جيمس ماديسون وعمله السياسي) والذي تضمن ولادته ونشأته ودخوله المعتزك السياسي بانتخابه ضمن الجمعية الدستورية في ولايته ، أما الباب الثاني بعنوان (فلسفة جيمس ماديسون السياسية في الحكم) إذ كانت له نظرة خاصة في طبيعة الحكم ولاسيما في القضايا التشريعية والتنفيذية ، أما الباب الثالث فكان بعنوان (فلسفة جيمس ماديسون الدينية في الحكم) إذ كان يرى بوجود عدم تضمين الدستور الاميركي اية فقرة أو اية اشارة فيما يخص العقائد الدينية ، كونها حرية شخصية للأفراد ومكفولة للجميع.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر منها الاجنبية ومنها العربية ، أهمها كتاب (الاوراق الفيدرالية) الذي وضعه ماديسون بالتعاون مع هاملتون وجاي ، وكذلك كتاب (The American Presidency) الذي ألفه كل من Brinkly and Dyer.

الباب الأول : ولادة جيمس ماديسون وعمله السياسي

ولد جيمس ماديسون في السادس عشر من آذار ١٧٥١ ، في بلدة بيل كروف بلانتشن (Bell Grove Plantation) بالقرب من بورت كونواي (Port Conway) ، في مستعمرة فرجينيا في بيت جده ، كان الابن الاكبر من عائلة تتكون من الاب والام نيللي كونواي ماديسون (Nelly Conway Madison) واثني عشر طفلا ، توفي ثلاثة من اخوة جيمس وهم صغار ، اذ في صيف ١٧٥٥ توفيت شقيقته اليزابيث (Elizabeth) وشقيقه روبن (Reuben) جراء اصابتهما بمرض الزحار الذي اجتاح بلدتهما بسبب المياه الملوثة ، ولكنه ما لبث أن عاد مع والديه الى مزرعتهم في هضاب أبالاتشن المزروعة بالتبغ والحبوب ، وفتح عيناه على تلك الارض المزروعة والتي يتواجد العشرات من العبيد كمزارعين فيها ويعدون من أملاكهم، وورث جيمس تلك الارض من أبيه كونه الابن الاكبر وكان وجود العبيد الأثر الكبير في تطور ونضوج جيمس ماديسون ، لما كانوا يمثلوه من ثقل كبير للاقتصاد في الولايات الجنوبية.^(١)

تلقى ماديسون تعليمه الاول على يد مدرسين خصوصيين ومن ثم التحق في مدرسة خاصة كما جرت العادة لدى الطبقات الميسورة ، ثم انتقل في عام ١٧٦٩ الى كلية نيوجرسي التي أصبحت جامعة برينستون فيما بعد ، ونال شهادة البكالوريوس في الحقوق ، وعاد بعدها الى مزرعة والديه ، وتزامنت عودته مع بدء الاضطرابات والاحتجاجات في المستعمرات الامريكية ضد القوانين البريطانية التعسفية ، وشكلت حينذاك اللجان الثورية في معظم المستعمرات بعد الحادثة الشهيرة التي تعرف بأسم حفلة شاي بوسطن^(٢) (Boston Tea Party) عام ١٧٧٣ ، وبدأ ماديسون حياته السياسية منذ عام ١٧٧٤ ، عندما انتخب عضوا في لجنة الأمن الأهلي المحلية في بلدته.^(٣)

في عام ١٧٧٦ أنتخب ماديسون عضواً في الجمعية الدستورية التأسيسية في مستعمرة فرجينيا ، وتعرف هناك على توماس جيفرسون^(٤) (Thomas Jefferson) للمرة الاولى ، انتقل في عام ١٧٧٧ ليصبح عضواً في المجلس النيابي ، وفي عام ١٧٨٠ أختير ليكون ممثلاً عن مستعمرته في الكونغرس القاري (Continental Congress) في فيلادلفيا (Philadelphia) الذي قاد حرب الاستقلال الامريكية ، واستمر في الكونغرس حتى انتهاء تلك الحرب بتوقيع معاهدة السلام عام ١٧٨٣ وحصول المستعمرات الامريكية على استقلالها ، وعاد حينها الى فرجينيا.^(٥)

أستعت شهرة ماديسون على المستوى الوطني لكونه سياسياً نشيطاً من أجل تحقيق أهدافه ، وأستطاع تحقيق انجازين مهمين ، الأول تمكن في عام ١٧٨٦ أن يمرر الصيغة القانونية لحرية

المعتقد الديني في المجلس النيابي التابع لولاية فرجينيا ، والذي شكل لاحقاً النواة للدستور الأمريكي ، أما الانجاز الثاني وهو الأكثر أهمية فكانت الحملة الكبيرة التي قادها من أجل اجراء الاصلاحات الدستورية ، إذ ضغط على مجلس ولايته للدعوة الى عقد مؤتمر لمعالجة المسائل التجارية في ولاية ميريلاوند (Maryland) ، وفي عام ١٧٨٧ حضر اثنا عشر وفداً من الولايات الثلاث عشر باستثناء وفد ولاية رود ايلاند (Rod Iland) وجرى نقاش حول مشروع الدستور الذي أعده ماديسون والذي كان يعرف بمشروع فرجينيا ، وساهم مع زميله جيفرسون بوضع ضوابط للسلطة التنفيذية في البلاد والعودة بها الى جذورها الأصلية المتمثلة بالشعب وأطلق على هذا التيار أسم (الجمهوريون) ، في حين المناوئين لهم من أتباع ألكسندر هاملتون أتبعوا سياسة قائمة على برنامج اقتصادي صارم وأخذوا ينادون بتطبيقه على جميع الولايات تحت أسم (الاتحاديون) ومن حينها نشأ نظام الحزبين.^(٦)

في أيلول ١٧٩٤ تزوج ماديسون من دوللي باين تود (Doly Pian Tod) التي كانت تصغره بـ ١٧ عام ، وعاش معها حياة سعيدة ، وأنسحب من الحياة السياسية في عام ١٧٩٧ ، وقام بحملة احتجاج كبيرة ضد تقييد الحريات وأستمر في ذلك حتى عام ١٨٠١ عندما أنتخب صديقه جيفرسون رئيساً جديداً للبلاد إذ أسند له حقيبة وزارة الخارجية والتي احتفظ بها لمدة ثمان سنوات وأكتسب خبرة كبيرة خلال توليه تلك الوزارة لاسيما في خضم المشاكل والاحداث الكبيرة التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية في تلك الحقبة ونجح في ادارة ملف الخارجية باعتراف جيفرسون الذي استعمل كامل نفوذه ليكون ماديسون الرئيس من بعده ، وفعلاً حصل ماديسون على ١٢٢ صوت في انتخابات عام ١٨٠٨ والتي أهله ليكون الرئيس الرابع للولايات المتحدة الامريكية.^(٧)

ترأس ماديسون الولايات المتحدة الامريكية لدورتين رئاسيتين من عام ١٨٠٩ حتى عام ١٨١٧ ، كان من أبرز الأحداث التي جرت في عهده هي الحرب الأمريكية - البريطانية عام ١٨١٢ بسبب اعتراض الاسطول البريطاني للسفن الامريكية وتفتيشها ، وهي جزء من الحروب التي خاضتها بريطانيا مع فرنسا في تلك الحقبة ، وكانت التجارة الامريكية ضحية هذا الصراع . من الانجازات التي تحققت في عهد ماديسون على المستوى الداخلي شق طريق عبر البلاد يعرف بالطريق الوطني (National Road) وذلك في عام ١٨٠٩ ، الذي عدّ مهماً على المستوى الاقتصادي وتنشيط الحركة التجارية ، وكذلك تم افتتاح مصرف جديد بأسم مصرف الولايات المتحدة في نيسان من عام ١٨١٥ ، وكان كل ذلك جزء من ميول ماديسون لضرورة وجود إدارة مركزية قوية.^(٨)

انتهى في ماديسون المطاف بعد انتهاء ولايته الثانية بالعودة الى مزرعته في فرجينيا ، ولم يظهر أمام عامة الناس إلا في مناسبات قليلة ، كان أهمها تأسيس جامعة فرجينيا عام ١٨١٩ ، وكذلك في مشاركته بوضع دستور جديد لولايته عام ١٨٢٩ ، تدهورت حالته الصحية بصورة سريعة وفارق الحياة عام ١٨٣٦ ، ورثته زوجته لكونه لم يكن لديه ذرية لا من البنين ولا من البنات ، وتوفيت زوجته دوللي بعد ١٣ عام على وفاته ، بعد أن عاشت أوضاع اقتصادية صعبة بسبب تبيد ما ورثته على يد أخوتها ، وقف معها بعض الاصدقاء الذين قدموا الدعم لها أكراماً لزوجها ليس لكونه قد تولى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية فحسب وإنما كان ينظر الجميع اليه مؤسس فعلي للولايات المتحدة الأمريكية، كونه ساهم بوضع دستور للبلاد يمثل صمام أمان لكل الأجيال اللاحقة حتى أطلق عليه لقب (أبي الدستور).^(٩)

الباب الثاني: فلسفة جيمس ماديسون السياسية في الحكم

من أهم الأسباب التي جعلت المؤرخين ينظرون الى جيمس ماديسون كشخصية مميزة لكونه كان ملماً ومطلعاً على الكثير من المؤلفات والكتب التي تناولت الفكر السياسي من وقت مبكر ، على الرغم من أنه كان تظهر عليه علامات المرض ، والكثير تنبأ له بأنه لن يعيش كثيراً ، ولكنه وصل الى عمر الخامسة والثمانون ، وكانت لهذه المعلومات المعرفية المكتسبة قد أمدته بطاقة غير محدودة وأخرجته الى واقع المجتمع الامريكي ، ورفضه لجميع حكومات الولايات التي أفرزتها حرب الاستقلال الأمريكية ، فكانت رغبة ماديسون الأهم هي السيطرة على حكومة الولايات الثلاث عشرة ، ولم تكن تجربته اليومية ومفهومه الفلسفي هي الوحيدة وإنما ذوبانه في السياسة ودخوله المعترك السياسي جعلت منه شخصية استثنائية.^(١٠)

بدأت حياة ماديسون السياسية بشكل جدي في عام ١٧٧٦ ، وإن سبق هذا التاريخ وتحديداً قبل عامين باختياره في احدى اللجان المحلية، عندما وقع عليه الاختيار ليكون ممثلاً عن مجلس مستعمرة فرجينيا في المؤتمر القاري خلال حرب الاستقلال الامريكية ، الذي وضع أول دستور للدولة القومية ، وفي عام ١٧٨٠ تم التجديد له كنائب في الكونغرس إلى أن أجبرته على المغادرة لثلاث دورات بمقتضى بنود الاتحاد ، وبعدها مباشرة نجح في العودة عندما تم انتخابه في هيئة فرجينيا التشريعية.^(١١)

بعد مرور ثلاث سنوات عاد ماديسون الى الكونغرس ، واستطاع في عام ١٧٨٧ من استجماع كل طاقته وخبرته المتراكمة من أجل الوصول الى دستور يضمن حقوق جميع الولايات من دون تمييز ، لاسيما وأنه كان يرى بدساتير الولايات التي كتبتها الهيئات التشريعية تحتوي

على الكثير من العيوب ، وذكر ذلك بشكل واضح بقوله : ((إن الآباء المؤسسين لم ينقذوا البيض الأمريكيين من الاستبداد البريطاني الملكي ، إلا وأوقعوهم في ما هو أدهى وأمر وهو طغيان الناخبين)).^(١٢)

كان ماديسون يطلب من زملائه وبشكل مستمر بضرورة علاج الأمراض التي تسود الولايات بشكل فردي أو جماعي ، وأعلن في أكثر من مناسبة ولاسيما بعد انتهاء عمله في الكونغرس للدورة الأولى بأن التقلب والظلم الكامن في قوانين الولايات قد ساهما في الاضطراب الذي أنتج المؤتمر وأعد الجمهور من أجل إصلاح عام ، لكونه كان يشعر بأن الثورة باتت خارجة عن السيطرة ، وتصدى الى ذلك مبكراً في كتابه (خطة فرجينيا) والذي كان يعد المسودة الأولى للميثاق الدستوري ، ثم أصبح أحد المؤلفين الرئيسيين (للأوراق الفيدرالية) الرسالة الأشهر للمصادقة على الدستور ، وكما بات واضحاً بأن الكثير من الناخبين يمكن أن يرفضوا تبني الدستور مالم يضمن وثيقة حقوق ، وكان ماديسون هو الذي أعد تلك التعديلات العشرة الأولى ، لذلك لقب بأبي الدستور لدوره الكبير في اقراره عام ١٧٨٨.^(١٣)

يرى ماديسون أن أفضل سبيل لحماية السلطة التنفيذية من الضغط الشعبي هو توسيع دائرة الانتخاب الفردي وشكل الحكم المدني العام ، فيكون توسيع دوائر الانتخاب مشجعاً على ترجيح أن يكون النواب من الأغنياء ، كما أن الدوائر الأكبر تمنح النواب الحرية في العمل داخل الكونغرس كونهم يتجنبوا الضغط الصادر من القواعد الشعبية التي افرزت تلك النخب السياسية ، وأن الادارة القومية الجديدة كما أبرزها ماديسون يمكنها أن تشمل أكبر مما تشمله أي ولاية فبفضل تنوع واسع من المصالح وطرح المقترحات للحصول على مساندة الشعب وبذلك يكون من الصعب بوسع أحد أن يحصل على الأغلبية، وبالتالي فإن أعضاء الكونغرس يمكن أن يكونوا أحراراً في اتخاذ قراراتهم.^(١٤)

لم يتوارى ماديسون في استعمال عبارة مثيرة للاهتمام وهي (فرق تسد) أو قاعدة الطغيان التي هي في بعض الظروف السياسية الاداة الوحيدة التي يمكن حكم الشعب بموجبها ولكن على أساس مبادئ عادلة ، إذ كان مؤمناً بأن توحيد أي أمة تحت سقف واحد سيقسم الشعب الى أحزاب ومنافع شخصية ، وسعي هؤلاء نحو تحقيق تلك المنافع^(١٥) ، وللحيلولة دون تحقيق ذلك يجب تفريق هذه المجتمعات على أساس جمهوري فيدرالي ، وأن تكون السلطة وبشكل كامل نابعة من الشعب ، وأن يبقى الشعب هو الرقيب لاجراءات تلك السلطة ، وهو المسؤول عن مدة بقائهم في مناصبهم ، وحتى في أثناء تمتع أصحاب السلطة بتلك المناصب يجب عليهم أن يضعوا الحكم واصدار القرار بشكل جماعي وليس يصدر عن صوت واحد ، ويرى ماديسون أن فعالية

الحكم لا تفرض مدة محددة في السلطة فحسب ، بل أنها تفرض تنفيذ تلك الفعالية بشكل جماعي حتى على مستوى اتخاذ القرار.^(١٦)

كان ماديسون يرى ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ، إذ قال : ((... حين يتم جمع السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في يد شخص واحد أو هيئة واحدة لا يمكن أن تبقى هناك حرية ، لأن المخاوف قد تنشأ من أن يسن الرئيس قوانين ظالمة وفيها طغيان ثم يطبقها بشكل ظالم أيضاً ، وكذلك لو كانت السلطة القضائية مجتمعة مع السلطة التشريعية ، لكانت حياة المواطن وحرية عرضة للتحكم الاعتباطي ، لأن القاضي في تلك الحال سيكون هو المشرع حسب أهواءه)^(١٧) ، وعارض ماديسون بشدة الآراء التي كانت تدعو لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية بالانتخاب المباشر ، وساند نظام ناخبي الرئيس بأن يقسمون بالتناسب على الولايات بمقتضى عدد السكان ، ثم يحدد المجلس التشريعي لكل ولاية الكيفية التي تختار بها نوابها ، و اعتقد ماديسون إن الأسباب الكامنة وراء التحزب هي أسباب مغروسة في طبيعة الانسان ويمكن مشاهدتها في كل مكان ولكن بدرجات مختلفة من النشاط ، وذلك حسب الظروف المختلفة للمجتمع المدني الذي يتبعه ، فالتحمس لآراء مختلفة حول الدين والحكومات والولاء لزعماء مختلفين متصارعين لأجل السيطرة والاستحواذ أو الميول لأشخاص لديهم صفات القيادة تستهوي مشاعر الناس ، كل ذلك قد قسمت الناس الى أحزاب وألهبت فيهم مشاعر البغضاء المتبادلة ، وجعلتهم أكثر ميلاً للصراع فيما بينهم واضطهاد بعضهم البعض أكثر مما جعلهم يتعاونون في خدمة الصالح العام للشعب^(١٨) ، ومن أقواله ((أنا أفهم كلمة حزب هو مجموعة من المواطنين سواء بلغ عددها أكثرية أو أقلية من الكل أتحد أفرادها بفعل عامل ودافع مشترك أو شعور أو مصلحة مخالفة لحقوق المواطنين الآخرين أو المصلحة الجماعية الدائمة للمجتمع))^(١٩) ، فالحزب حسب وجهة نظر ماديسون إذا كان يمثل أقل من الأكثرية فإن الانقاذ سيكون متوفراً في النظام الجمهوري ، لأن الأكثرية يمكنها هزيمة وجهة نظر الحزب الفاسدة عن طريق التصويت المنتظم ، أما حين يتم احتواء الاكثرية في نطاق حزب واحد فإن شكل الحكومة الشعبية سيمكن ذلك الحزب ولصالح رغبته وتحقيق مصالحه الخاصة والتضحية بكل من المصلحة العامة وحقوق المواطنين الآخرين ، والعمل على الخروج من هذه المشكلة حسب رأي ماديسون لا يتم إلا عن طريقين ، أما وجود المشاعر نفسها أو المصلحة ذاتها عند أكثرية يتم كبها في ذات الوقت ، أو جعل تلك الأكثرية ذات المصلحة المشتركة بحكم عددها غير قادرة على تنظيم خطط القمع والاضطهاد على تنفيذها ، لاسيما إذا تطابق الواقع والفرصة فلا الدوافع الأخلاقية ولا الدوافع الدينية يمكن الاعتماد عليهما ، وذلك لأن الدوافع

جميعاً لم تثبت قوتها في حال وقوع الظلم أو العنف من الأفراد ، بل أن تلك الدوافع تفقد فاعليتها نسبياً كلما زاد العدد المنضم الي بعضه.(٢٠)

إن الحكم الجمهوري في فلسفة ماديسون يعني حكماً يتم فيه تطبيق برنامج لتمثيل الافراد من شأنه أن يفتح آفاقاً مختلفة ، وأن يعد بتقديم العلاج الشافي الذي ينشده الجميع ، ويرى أن النقطتين المهمتين في الفرق بين الديمقراطية والنظام الجمهوري هما : أولاً تفويض الحكم في النظام الجمهوري الى نفر من المواطنين يتم انتخابهم من قبل بقية الشعب ، وثانياً العدد الأكبر من المواطنين والنطاق الأوسع من البلاد الذي يمكن مد ذلك النظام اليه.(٢١)

الباب الثالث: فلسفة جيمس ماديسون الدينية في الحكم

كان جيمس ماديسون متحفظاً للغاية بشأن وجهة نظره الدينية الشخصية ، لاسيما وأنه انحرف بعيداً عن المسيحية التقليدية ، على الرغم من دراسته علم اللاهوت في جامعة بريستون ، إذ آمن ماديسون إيماناً قوياً بحرية الفرد ، وكان قلقاً للغاية من أي تجاوز من جانب المؤسسات الدينية على الحقوق العامة للأفراد.(٢٢)

كانت تجربة ماديسون مع قضية الحرية الدينية زودته بأفكار التعددية السياسية من أجل بناء حكومة قوية وفعالة ، ففي كفاحه عام ١٧٨٥ ضد المؤسسة الدينية ومن أجل الحرية الدينية ، وكان ذلك تحديداً أثناء كتابه دستور ولاية فرجينيا ، أقتع الجميع في النهاية الى أن التعددية الدينية المبنية على تنوع الطوائف الدينية تحمي حرية الافراد الدينية ، بشرط عدم وجود ائتلاف قمعي بين هذه الطوائف ، ولهذا ففي الدين تساعد التعددية المختلفة على حماية حرية الفرد.(٢٣)

عارض ماديسون بشدة المؤسسات الدينية الرسمية ، سواء كانت مؤسسات لكنيسة واحدة كما كان الحال عندما كانت الكنيسة الانكليكانية كنيسة رسمية في فرجينيا أو مؤسسة لكنائس متعددة التي كان يدعو اليها باتريك هنري (٢٤) (Patrick Henry) في منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر في جعل الدين المسيحي ديناً رسمياً في ولاية فرجينيا(٢٥) ، في حين نجح توماس جيفرسون وماديسون معاً في فرجينيا في منع أي كنيسة من اكتساب صفة الرسمية مرة أخرى ، كما نجحا في أضاء صفة رسمية على المفهوم الواسع للحرية الدينية.(٢٦)

عارض ماديسون جعل أي دين أو ائتلاف ديني رسمياً ، وأيد وجود خط فاصل بين الكنيسة والدولة ، وكل طرف يعمل بمنأى عن الطرف الآخر وأي تداخل يؤثر على الطرفين بشكل سلبي.(٢٧)

قدمت فرجينيا في تشريع دستورها إنموذجاً يحتذى به في بقية الولايات ، والفضل يعود الى جيمس ماديسون وتوماس جيفرسون ، عندما قدما مبررات قوية للحرية الدينية ، وأن الوثائق

الأساسية للحرية الدينية الأمريكية هما وثيقتان الأولى بعنوان (الذكرى والاحتجاج) لماديسون والثانية (قانون تأسيس الحرية الدينية) لجيفرسون.^(٢٨)

ما يعنينا هي الوثيقة الأولى التي قدمها ماديسون عام ١٧٨٤ ، رداً على مشروع قانون تبناه السياسي باترك هنري وبتأييد من جورج واشنطن^(٢٩) (George Washington) والذي تضمن وجود كنيسة رسمية واسعة للدين المسيحي في ولاية فرجينيا وتوفير دعم ضريبي لها ، وكان هذا النظام مشابهاً للكنائس المتعددة الأخرى في عديد من الولايات الأخرى ، فتفرض الضرائب على الناس لدعم الكنائس المسيحية وللناس حق تحديد أي كنيسة تتلقى أموالهم ، وحضي المشروع بتأييد الاعضاء وحصل هنري على ضمانات لتحشيد أصوات كافية لتمريره ، إلا أن ماديسون قاد معارضة كبيرة ونجح في تأجيل الاقتراع على القانون ، كما نجح في عرضه على الشعب لاستطلاع رأيه ، وعند وصول مشروع القانون الى مرحلة التصويت كان ماديسون قد نشط معارضته ضده ، فحشد أعداداً كبيرة جُلبهم من النقاة والمسيحيون ومعظمهم معمدانيون استشعروا وطأة التعصب الكنيسي الانجيلي الرسمي ، وقدم ماديسون وثيقة مؤيداً حرية الدين حملت أسم (الذكرى والاحتجاج) وكانت تتألف من (١٥) حجة^(٣٠) ، وكان من أبرزها^(٣١) :

- ١- الدين يجب أن يوجهه العقل والاقتناع وليس القوة أو العنف والممارسة الحرة هي حق ثابت للجميع.
- ٢- يجب أن نأخذ حذرنا من أي انتهاك لحريةنا الدينية ، فأني انتهاك يمكن أن يتحول الى اغتصاب أكبر لحريةنا.
- ٣- بتفضيله الآراء الدينية لبعض الأشخاص ، ينتهك مشروع القانون مبدأ المساواة لكل المواطنين.
- ٤- عندما تدعم الولاية كنيسة ما ، يفسد رجال الدين ويصيبهم الكسل.
- ٥- لا يحتاج الدين المسيحي دعم الولاية ، فقد عاش وازدهر دون تأييد القانون.
- ٦- سيضر القانون بالفعل انتشار المسيحية ، بوضع غير المهتمين في موقف دفاعي تجاهها وأكثر من هذا ، فإن ذلك يوجد تنافراً بين الجماعات الدينية.
- ٧- وعلى مستوى التنمية الاقتصادية ، فإن ايجاد بيئة غير مرحبة بالتنوع الديني قد يتسبب في احجام المهاجرين عن القدوم الى الولاية ودفع بعض المواطنين للرحيل عنها.
- ٨- إن تنفيذ قانون يعتبره الناس بغيضاً وباطلاً يقوض الاحترام والطاعة للقوانين بصفة عامة ويضعف السلطات الشرعية للحكومة.

٩- إذا استطاعت الهيئة التشريعية انتهاك حرية الدين ، فهي تستطيع أيضاً انتهاك حريات فردية أخرى.

لم تكن ذرائع ماديسون قاصرة على مسألة الحرية الدينية بالتحديد ، فقد أشار الى انه إذا استطاعت الولاية انتهاك حرية ما بدرجة قليلة الآن فقد تغتصب هذه الحرية بالكامل فيما بعد واختصت حججه بالنتائج العملية ، مثل احتمال تزايد التنافر الديني ومشكلات اقتصادية محتملة نتيجة انخفاض عدد المهاجرين وزيادة عدد من يغادرون الولاية ، ومع ذلك أشار ماديسون في لب موضوعه الى أن المؤسسات الدينية الرسمية ليست في صالح الفرد أو الولاية أو الدين نفسه ، فالأفراد لهم حق ثابت في حرية الضمير ويجب أن تتبع معتقداتهم الدينية من العقل والايمان أكثر من فرضها عليهم من جانب كنيسة الولاية.^(٣٢)

أشار ماديسون في مبرراته بأن الكنائس الرسمية للولاية تنتهك حقوق من لا يدين بالدين الرسمي ، وهذا يعد انتهاكاً لمبدأ المساواة بين المواطنين ، وعندما تقهّم الولاية نفسها بالدين يميل الزعماء السياسيون الى استعمال الدين لتحقيق مآرب سياسية وهذا يفسد الولاية وكذلك عندما تسن الولاية قوانين تميز ديناً معيناً فإنها تستبعد بعض الناس وتقلص من شرعيتها عندهم ، وهذا يصعب أكثر الحصول على اذعان الناس للقوانين بصفة عامة ، كما يصيب الضرر الكنائس الرسمية المعترف بها لأنها تصاب بالفساد نتيجة تمتعهم بالسلطة.^(٣٣)

أما في الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي تم المصادقة عليه في عام ١٧٨٨ ، كانت بصمات ماديسون واضحة ، عندما ظهر الخلاف بين ممثلي الولايات حول ترسيخ الدين في مواد الدستور ، قدم ماديسون مقترحين حظيا بموافقة الجميع ، وكان المقترح الأول يتضمن منع أي انتهاك للحقوق المدنية للناس على أساس معتقداتهم أو ممارساتهم الدينية ، ويحظر أي مؤسسة دينية رسمية قومية ويضمن حقوقاً كاملة ومتساوية للضمير ، أما المقترح الثاني فكان متعلقاً بحرية الأديان ، فقد وسع فكرة الحرية الدينية لتشمل الولايات جميعاً ، إذ قال في ذلك : ((لا يمكن لولاية انتهاك الحقوق المتساوية للجميع أو حرية الصحافة أو المحاكمة بنظام المحلفين في قضايا الجريمة)).^(٣٤)

على أساس ذلك تحاشى ممثلي الولايات في كتابة الدستور من تضمين الدستور مادة تتعلق بالدين ، ولم يذكر إلا مرة واحدة في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة والتي تنص ((يكون الشيوخ والنواب وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ملزمين بموجب القسم أو إقرار بتأييد الدستور ولكن لايجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الدولة)) والملاحظ هنا هو منح خيار استخدام احدهما القسم أو الإقرار فكلمة القسم لها مدلول ديني أما الثانية ليس لها ذلك المدلول كذلك أشارت المادة الى حظر الاختبارات

الدينية لتولي مناصب في الولايات المتحدة الامريكية، وحاول ماديسون جاهدا الى اقناع النواب برؤيته ازاء التعامل مع عقائد الناس، وهو عدم تضمين الدستور لأية مادة تتعلق بمنح السلطة التنفيذية لأية سلطة في التعامل مع الأمور الدينية، وابقاء ذلك من صلاحيات الولايات، وتحمل ماديسون الكثير من الانتقادات بسبب مواقفه تلك، إلا أنه كان يردد دائما بأنه ليس معاديا للدين بقدر ما كان مؤمناً بوجوب أن يكون الدين أمراً شخصياً للإنسان وخارج نطاق الحكومة الاتحادية. (٣٥)

خاتمة واستنتاجات

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات :

- ١- إن جيمس ماديسون كان شخصية عمامية ، سواء في السلوك العام خلال مسيرة حياته الاولى أو إبان دخوله المعترك السياسي ، إذ أتمد على ذاته وقدراته في رسم الخط العام لمسيرته الشخصية أو في المساهمة وإرساء وظهور الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية حرب الاستقلال عام ١٧٧٤ وحتى مغادرته كرسي الرئاسة عام ١٨١٧ .
- ٢- شخص ماديسون خطورة استبداد الاغلبية منذ وقت مبكر ، ولاسيما أن دراسته وتعلمه للاهوت البروتستانتى كان له الأثر الكبير في حماية الضعفاء وحماية الحقوق الفردية ، وأنعكس ذلك على مجمل الخط العام في مسيرته وحياته السياسية ، ودافع بشكل كبير من أجل حفظ وصيانة تلك الحقوق .
- ٣- كان ماديسون مؤمناً إيماناً حقيقياً بأن الدستور ليعالج مرحلة آنية وإنما هو دستور للأجيال ، ووجوب ضمان حقوق جميع الافراد سواء أغلبية أو أقلية ، أو كان قومية أو دين أو مذهب أو أي تيار فكري أو سياسي ، وحجر الأساس في طبيعة وثقافة الحكم هو احترام الانسان كونه مواطن أما التقييم فيخضع للحقوق والواجبات .
- ٤- آمن ماديسون بالفيدرالية بين الولايات الاميركية ، وضرورة الفصل بين السلطات لحماية الفيدرالية ، وكان يذكر في أكثر من مناسبة أن الفيدرالية ضرورية جداً لحماية الدولة كمؤسسات ، وأن الفصل بين السلطات يجب أن يكون من أجل حماية حقوق الشعب .
- ٥- أعتقد ماديسون من البداية أن الانسان حر في اختيار مذهبه الديني ، وكان يريد من ذلك توجيه ضربة للطبقة الارستقراطية التي حاولت اتخاذ من المذهب الأسقي مذهباً رسمياً للدولة .
- ٦- أستطاع ماديسون أن يجد حالة من التوازن بين جميع الولايات في ضمان حقوقهم ، واقناع الجميع بعدم رغبته في التفريط بتلك الحقوق وظهر ذلك في الأوراق الفيدرالية التي تناولها .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) أودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الاميركية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص٤٣.

(٢) قامت مجموعة من سكان مستعمرة مساتشوستس بقيادة صموئيل آدمز بالقاء حمولة الشاي في الماء من إحدى السفن الراسية في ميناء بوسطن وذلك في كانون الأول عام ١٧٧٣ ، رداً على القوانين البريطانية بمنح احتكار بيع الشاي الى عدد من التجار ، وكانت الحمولة تعادل ما قيمته (١٠٠٠٠) باوند ، وكانت تمثل سابقة خطيرة في مقاومة السلطات البريطانية. ينظر : عمر عبد العزيز عمر ، التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠٩.

(3) Lynne , Choney , Jemas Madison A Life Recosidered , New York , 2014 , p.16.

(٤) للمزيد عن توماس جيفرسون ينظر : كفاح احمد محمد النجار ، توماس جيفرسون ودوره السياسي في التاريخ الامريكي حتى عام ١٨٠١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.

(٥) زاوتر ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(6) Brinkly and Dyer , Alan and Davis , The American Presidency , Houghton Mifflin Company , Boston , 2004 , p.188.

(7) Lynne , Op. Cit., p.18.

(8) Brinkly and Dyer , Op. Cit., p.189.

(٩) زاوتر ، المصدر السابق ، ص٤٩.

(10) Brant, Irving, James Madison Father of the Constition 1787 – 1800, Indianapolis, 1950 , p.13.

(١١) وودي هولتون ، الامريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي ، ترجمة : أبو يعرب المرزوقي ، أبو ظبي، ٢٠١٠ ، ص١٨ – ١٩.

(12) Quoted in: Brant , Op Cit., p.14.

(13) Ketcham ,Ralph ,James Madison, Chalotteswill ,1990, Pp.51 – 52.

(١٤) هولتون ، المصدر السابق ، ص١٩.

(١٥) هاملتون وآخرون ، الأوراق الفيدرالية ، ترجمة : عمران أبو حجلة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٦٣.

(16) Ketcham , Op. Cit., p.53.

(١٧) نقلاً عن : هاملتون وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٥٣.

(١٨) هولتون ، المصدر السابق ، ص١٩.

(19) Quoted in : Brinkly and Dyer , Op. Cit., p.190.

(٢٠) هولتون ، المصدر السابق ، ص٢٠.

(21) Brant , Op. Cit., 15.

- (٢٢) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، الدين والسياسة في الولايات المتحدة ، ترجمة: زين نجاتي ونشأت جعفر ، ج ١ ، ط ٢ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٧.
- (23) Ahlstrom , Sydney. E , A Religious History of the American people , New Haven , Yale University Press , 1972 , P.62.
- (٢٤) ولد في مستعمرة فرجينيا عام ١٧٣٦ ، كان يمثل خطيب حرب الاستقلال الاميركية مثل مستعمرة فرجينيا في الكونغرس القاري الاول في عام ١٧٧٤ ، شغل منصب حاكم مستعمرة فرجينيا قبل حرب الاستقلال ، توفي في عام ١٧٩٩. للتفصيل ينظر :
- Mayer , Henry , Patrick Henry and the American Republic, Grove Press, New York, 2001.
- (٢٥) هولتون ، المصدر السابق ، ص ٢١.
- (٢٦) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، المصدر السابق ، ص ٧٨.
- (27) Rimer , Neal , The Contributions of Roger Williams and James Madison , D.C : CQ Press , Washinton , 1989 , p.26.
- (٢٨) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، المصدر السابق ، ص ٨٨.
- (٢٩) للمزيد عن حياة جورج واشنطن ينظر : عباس علوان لفته الشويلي ، جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الاميركية ١٧٣٢ - ١٧٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠.
- (30) Lynne , Op. Cit., p.33.
- (31) Reichley , A. James , Religion in American Public Life , Brookings Institution , Washington , 1985 , Pp. 87 – 88.
- (٣٢) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، المصدر السابق ، ص ٩٠ - ٩١.
- (33) Lynne , Op. Cit., P. 34.
- (34) Wood , S. Gordon , The Creation of the American Republic 1776 – 1787, Chapel Hill , 1969 , p.167.
- (٣٥) وودي هولتون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥.